

الفصل الخامس

موقف الشيعة الإمامية من القرآن الكريم

قد كان لمعتقد الشيعة في الإمامة ومحاولة الدفاع عنها أثر كبير في دفع بعض الشيعة إلى تبني أفكار خطيرة حول القرآن والسنة، والصحابه رضوان الله عليهم، فشككوا في القرآن، وأنكروا كثيراً من الأحاديث الثابتة، وطعنوا في الصحابة رضي الله عنهم وجرحوهم ونسبوا إليهم تعدد الكذب وتحريف كتاب الله تعالى.

1 - اعتقاد بعضهم في تحريف كتاب الله عز وجل والرد عليهم:

فقد زعم بعض الشيعة الرافضة أن القرآن الكريم قد حرف وأسقطت منه بعض السور وكثير من الآيات التي أنزلت في فضائل أهل البيت والأمر باتباعهم، والنهي عن مخالفتهم وإيجاب محبتهم وأسماء أعدائهم والطعن فيهم، ولعنهم. وقد اتهم الشيعة الصحابة رضي الله عنهم، بأنهم أسقطوا من القرآن من جملة ما أسقطوه " وجعلنا علياً صهرك " من سورة [الشرح] والتي تشير إلى تخصيص علي بمصاهرة الرسول ﷺ دون عثمان. وقد جهل هؤلاء أن هذه السورة مكية، وأنها حين نزلت لم يكن علي صهراً للرسول ﷺ، إذ إن علياً تزوج فاطمة بالمدينة وبعد غزوة بدر، كما سبق أن أشرنا، ويذهب الشيعة أيضاً إلى أنه من بين ما أسقط من (القرآن) سورة الولاية، ويزعمون أنها سورة طويلة قد ذكر فيها فضائل أهل البيت (1).

وهكذا تدور معظم مزاعم هذا النفر من الشيعة في القرآن حول هذه القضايا، إذ إنهم لم ينكروا حكماً من أحكامه أو قاعدة من قواعده، ولكن تدور آراؤهم حول إسقاط بعض الآيات التي تشير إلى ولاية عليٍّ ومن بعده من الأئمة، وقد ردد هذه الافتراءات على القرآن الكريم العديد من علماء الشيعة الإمامية وعلى رأسهم حجتهم المشهور أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني ت 329هـ صاحب كتاب الكافي، الذي يعتبر في حجيته لدى الشيعة في مرتبة كتاب البخاري عند أهل السنة.

وقد ذكر صاحب تفسير الصافي الشيعي: إن الظاهر من ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني - طاب ثراه - أنه كان يعتقد أيضاً في التحريف والنقصان في القرآن لأنه روى روايات في هذا المعنى في كتابه الكافي ولم يتعرض بقدر فيها، على أنه ذكر في

(1) دراسات عن الفرق في تاريخ المسلمين، ص 226.

أول كتابه أنه يثق بما رواه فيه (1)، وكتاب الكليني هذا مليء بهذه المزاعم المنحرفة، والتي تهدف في الأساس إلى إثبات إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه والأئمة من بعده. ومن ذلك ما رواه الكليني عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: 71] عن ولاية علي والأئمة بعده -﴿فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ هكذا نزلت (2)، ويروى أيضاً عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له لم سمى "علي بن أبي طالب" أمير المؤمنين؟ قال: الله سماه وهكذا أنزل في كتابه: «واذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم وأن محمداً رسولي وأن علياً أمير المؤمنين» (3).

ويروى الكليني عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: رفع إلى أبو الحسن عليه السلام مصحفاً وقال: لا تنظر فيه، ففتحته وقرأت فيه ﴿تَمَّ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فوجدت فيهم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم قال: فبعثت إلى بالمصحف (4)، وقد زعم الكليني أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة، وأنهم (أى الأئمة) يعلمون علمه كله، فما جمعه وحفظه كما أنزل إلا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده (5).

وقد ردد هذه الفرية التي ربطت جمع القرآن بعلي رضي الله عنه، وقد ذهب صاحب الاحتجاج إلى أنه لما توفي الرسول ﷺ، جمع علي (عليه السلام) القرآن وجاء به إلى المهاجرين والأنصار وعرضه عليهم لما قد أوصاه بذلك رسول الله، فلما فتحه أبو بكر خرج في أول صفحة فتحها فضائح القوم، فوثب عمر وقال: يا علي اردده فلا حاجة لنا فيه، فأخذه عليه السلام وانصرف، ثم أحضروا زيد بن ثابت وكان قارئاً للقرآن، فقال له عمر: إن علياً جاء بالقرآن وفيه فضائح المهاجرين والأنصار، وقد رأينا أن نؤلف القرآن ونسقط منه ما كان فيه فضيحة وهتك للمهاجرين والأنصار، فأجابه زيد إلى ذلك ثم قال: فإن أنا فرغت من القرآن على ما سألتهم وأظهر على القرآن الذي ألفه أليس قد بطل كل ما عملتم؟ قال عمر: فما الحيلة؟ قال زيد: أنتم أعلم بالحيلة، فقال عمر: فما حيلته دون أن نقتله ونستريح منه، فدبر في قتله على يد خالد بن الوليد، فلم يقدر

(1) تفسير الصافي، ص 13، الإمام الصادق، لأبي زهرة، ص 333.

(2) أصول الكافي (414/1).

(3) أصول الكافي (412/1)، السنة والشيعة، إحسان إلهي، ص 103.

(4) أصول الكافي (631/2)، السنة والشيعة ص 87.

(5) أصول الكافي (228/1).

على ذلك (1).

ولا شك أن مثل هذه الرواية من نسيج خيال مريض فاسد أراد أن يتهم الصحابة بتحريف القرآن، والتأمر على حرمان علي من إمامة المسلمين وهو إذ يمدح علياً يذمه إذ يصفه بالسكوت السلبي حينما رفض الصحابة الأخذ بقرآنه، فكيف يتفق هذا مع مواقف علي رضي الله عنه البطولية في سبيل الدفاع عن الإسلام، ويرد على مثل هذه الترهات قول علي رضي الله عنه: أعظم الناس أجراً في المصحف أبو بكر، رحمة الله على أبي بكر، هو أول من جمع ما بين اللوحين (2).

ولم يكتف الكليني بهذا، بل نسب هذه الافتراءات والمزاعم الباطلة حول التحريف في القرآن إلى جعفر الصادق، إذ ينسب إليه أنه قال: إن القرآن الذي نزل به الوحي على محمد سبعة آلاف آية، والآيات التي نزلوها ثلاث وستون ومئتان وست آلاف فقط، والباقي مخزون عند آل البيت (3)، وزعم الكليني أن الصادق قال عن القرآن الذي جمعه علي بن أبي طالب في زعمه: قيل هو مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد (4)، ويقولون: إن فاطمة رضي الله عنها مكثت بعد النبي خمسة وسبعين يوماً، صبت عليها مصائب من الحزن لا يعلمها إلا الله، فأرسل الله إليها جبرائيل يسليها ويعزيها ويحدثها عن أبيها، وعما يحدث لذريتها، وكان علي يستمع ويكتب ما يسمع حتى جاء به مصحفاً قدر القرآن ثلاث مرات ليس فيه شيء من حلال وحرام، ولكن فيه علم ما يكون (5).

ويردد عالم شيعي آخر:

وهو علي بن إبراهيم القمي نفس المزاعم التي ذهب إليها الكليني ويورد عنه محمد محسن الملقب بالفيض الكاشي في تفسيره فيقول: المستفاد من الروايات عن طريق آل البيت أن القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما أنزل على محمد بل منه ما هو خلاف ما أنزل الله، ومنه ما هو مغير محرف وأنه قد حذف منه أشياء كثيرة منها اسم علي في

(1) الاحتجاج للطبرسي، ص 225، 228، دراسات عن الفرق في تاريخ المسلمين، ص 228.

(2) كتاب المصاحف، للسجستاني (1/5).

(3) الإمام الصادق، ص 323.

(4) أصول الكافي (1 / 239).

(5) أصول الكافي (1 / 240)، بحار الأنوار (26، 44)، بصائر الدرجات، ص 43.

كثير من المواضع ومنها لفظ (آل محمد) غير مرة، ومنها أسماء المنافقين في مواضعها، ومنها غير ذلك وأنه ليس على الترتيب المرضي عند الله ورسوله، وبه - أى بهذا الرأي - قال على ابن إبراهيم المسمى بالقمى - وله تفسير ملئ بهذه الدعاوى والغلو فيها، وأخذ يخلط ويزعم أن هناك آيات في ولاية على حذفت (1).

وقال صاحب كتاب بصائر الدرجات الصفار بسنده عن أبى جعفر - على حد زعمه: ما يستطيع أحد أن يدعى أنه جمع القرآن كله ظاهره وباطنه غير الأوصياء (2)، وعنه أيضاً: ما من أحد من الناس يقول إنه جمع القرآن كله كما أنزل الله إلا كذاب، وما جمعه وما حفظه كما أنزل إلا على بن أبى طالب والأئمة من بعده (3).

وفي تفسير العياشى عن أبى عبد الله: لو قرئ القرآن، كما أنزل لأفئتنا فيه مسمين (4)، وفيه عن أبى جعفر: لولا أنه زيد في كتاب الله ونقص منه ما خفى حقنا على ذى حجب (5). والروايات في كتب الشيعة الرافضة المصرحة بتحريف القرآن كثيرة جداً، وقد أخبر عن استفاضتها وتواترها عندهم كبار علمائهم ومحققهم.

يقول المفيد: إن الأخبار جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من أى محمد ﷺ باختلاف القرآن، وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان (6).

ويقول هاشم البحراني (7) أحد كبار مفسريهم: اعلم أن الحق الذى لا محيص عنه بحسب الأخبار المتواترة الآتية وغيرها أن هذا القرآن الذى فى أيدينا قد وقع فيه بعد رسول الله ﷺ شئ من التغيرات، وأسقط الذين جمعوه بعده كثيراً من الكلمات والآيات (8)، ويقول أيضاً: وعندى فى وضوح صحة هذا القول - أى تحريف القرآن - بعد تتبع الأخبار وتفحص الآثار بحيث يمكن الحكم بكونه من ضروريات مذهب التشيع وأنه من

(1) دراسات عن الفرق فى تاريخ المسلمين، ص 229، 230.

(2) بصائر الدرجات، ص 213.

(3) المصدر نفسه، ص 213.

(4) تفسير العياشى (1 / 13).

(5) المصدر نفسه (1 / 13).

(6) أوائل المقالات، ص 91.

(7) هاشم بن سليمان البحراني، توفي سنة 1107 هـ.

(8) مقدمة تفسير البرهان فى تفسير القرآن، ص 36.

أكبر مقاصد الخلافة⁽¹⁾.

ويقول نعمة الله الجزائري: ⁽²⁾ إن الأخبار الدالة على هذا (التحريف) تزيد على ألفي حديث، وادعى استفاضتها جماعة كال مفيد والمحقق الداماد، والعلامة المجلسي ⁽³⁾. فهذه أقوال أئمتهم ومحققهم الكبار تقطع بتواتر واستفاضة الروايات في كتبهم بدعوى تحريف القرآن وتبديله، وأنها تبلغ الآلاف مما جعل بعض هؤلاء العلماء يقطع بأن هذه العقيدة من ضروريات المذهب عندهم وأكبر مقاصد الإمامة، وزيادة على ما جاء في كتبهم من آلاف الروايات الدالة على دعوى تحريف القرآن، فإن أقوال علمائهم ومنظريهم وأهل الاجتهاد فيهم، جاءت مؤكدة لتلك العقيدة الفاسدة، ولعل المقام لا يتسع لنقل كلامهم هنا وإنما أذكر من نقل إجماعهم على ذلك من كبار علمائهم، يقول المفيد ناقلاً إجماعهم على ذلك: واتفقوا - أي الإمامية - أن أئمة الضلال خالفوا في كثير من تأليف القرآن، وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبي ﷺ، وأجمعت المعتزلة والخوارج والمرجئة، وأصحاب الحديث على خلاف الإمامية في جميع ما عدناه ⁽⁴⁾.

وقد قام النورى الطبرسى، أحد كبار علمائهم المتأخرين الهالك في سنة 1320 هـ بتأليف كتاب ضخم في إثبات دعوى تحريف القرآن عند الشيعة الرافضة، سماه (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب) ⁽⁵⁾، صدره بثلاث مقدمات يتبعها بابان:

الأول: في الأدلة على تحريف القرآن بزعمه.

الثاني: في الرد على القائلين بصحة القرآن في الأمة.

وقد أودع الطبرسى في كتابه هذا آلاف الروايات الدالة على تحريف القرآن بزعمهم، حيث أورد في الفصلين الأخيرين فقط من الباب الأول المكون من اثني عشر فصلاً (1602) رواية هذا غير ما أورده في الفصول الأخرى من هذا الباب والمقدمات الثلاث والباب الثانى وقال معتزلاً عن قلة ما جمعه: (ونحن نذكر منها ما يصدق دعواهم مع قلة

(1) المصدر نفسه، ص 49.

(2) متوفى سنة 1112 هـ، قال عنه الحر العاملى: فاضل عالم محقق جليل القدر، أمل الأمل (336/2).

(3) فصل الخطاب، ص 248.

(4) أوائل المقالات، ص 49.

(5) الانتصار للصحب والآل، ص 61.

البضاعة⁽¹⁾، وقال موثقاً هذه الروايات: واعلم أن تلك الأخبار منقولة من الكتب المعتمدة التي عليها معول أصحابنا في إثبات الأحكام الشرعية والآثار النبوية⁽²⁾، وقال بعد أن سرد حشداً هائلاً من أسماء علمائهم القائلين بالتحريف استغرقت خمس صفحات من كتابه: ومن جميع ما ذكرنا ونقلنا، بتتبعي القاصر، يمكن دعوى الشهرة العظيمة بين المتقدمين وانحصار المخالفين فيهم بأشخاص معينين يأتي ذكرهم⁽³⁾. ثم ذكر أن هؤلاء المخالفين هم: الصدوق، والمرتضي، وشيخ الطائفة الطوسي، قال: ولم يعرف من القدماء موافق لهم⁽⁴⁾.

وذكر أنه تبعهم الطبرسي صاحب كتاب "مجمع البيان"، قال: وإلى طبقته لم يعرف الخلاف صريحاً إلا من هؤلاء المشايخ الأربعة⁽⁵⁾، ثم اعتذر بعد ذلك عن بعض هؤلاء العلماء في عدم قولهم بتحريف القرآن بأن الذي حملهم على ذلك التقية والمداراة للمخالفين، قال معتذراً عن الطوسي عما أورده في كتابه (التبيان) من القول بعدم التحريف: ثم لا يخفي على المتأمل في كتاب التبيان أن طريقته فيه على نهاية المداراة والمماشاة مع المخالفين.. وهو بمكان من الغرابة ولو لم يكن على وجه المماشاة⁽⁶⁾.

وقد سبق النوري الطبرسي الاعتذار هؤلاء العلماء: نعمة الله الجزائري حيث قال بعد أن نقل إجماع علماء الإمامية على عقيدة التحريف: نعم قد خالف فيها المرتضي والصدوق والشيخ الطبرسي، وحكوا أن ما بين دفتي هذا المصحف هو القرآن لا غير، ولم يقع فيه تحريف ولا تبديل.

والظاهر أن هذا القول صدر منهم لأجل مصالح كثيرة منها: سد باب الطعن عليها، بأنه إذا جاز في القرآن، فكيف جاز العمل بقواعده وأحكامه، مع جواز لحوق التحريف لها، كيف روى هؤلاء الأعلام في مؤلفاتهم أخباراً كثيرة تشتمل على وقوع تلك الأمور في القرآن وأن الآية هكذا أنزلت ثم غيرت إلى هذا⁽⁷⁾. وبهذا يظهر أن

(1) فصل الخطاب، ص249، الانتصار للصحب والآل، ص62.

(2) المصدر نفسه، ص249.

(3) فصل الخطاب، ص30.

(4) المصدر نفسه، ص32.

(5) المصدر نفسه، ص34.

(6) المصدر نفسه، ص34.

(7) الأنوار النعمانية (328/2، 359).

القول بتحريف القرآن واعتقاد تغييره وتبديله هو محل إجماع علماء الشيعة الرافضة قاطبة، كما حقق ذلك الطبرسي في فصل الخطاب، ودلت عليه النقول السابقة عن كبار علمائهم، وأنه لم يخالف في هذه العقيدة أحد من علمائهم، حتى وقت تأليف فصل الخطاب إلا أربعة منهم حملهم على ذلك التقية والمدارة للمخالفين، على ما نص عليه الطبرسي ومن قبله نعمة الله الجزائري.

وكما أثبتت ذلك البحوث المعاصرة التي بحثت هذه المسألة وأيدت ذلك بذكر شواهد كثيرة من الروايات الدالة على التحريف الوارد في كتب هؤلاء المشايخ الأربعة (1) مما يدل على اعتقادهم مضمونها وموافقتهم لسائر علماء الشيعة الرافضة فيما ذهبوا إليه، من اعتقاد تحريف القرآن وتبديله وإن أظهروا تقية ونفاقاً وخداعاً لأهل السنة (2).

ومما يدل على ما ذهب إليه أنه لم يتعرض واحد من هؤلاء الذين زعموا التحريف في القرآن إلى نقد من قبل الشيعة إذ ظل الكليني موضع الثقة والتبجيل والإكرام والمرجع الأول عند جميع الشيعة اليوم. ورغم أن الشيعة المعاصرين أكدوا نفي التحريف عن القرآن زيادة ونقصاً، فإننا لا نجد أحداً منهم يرد على الكليني رداً صريحاً أو يظهر عدم الثقة به أو يرفض ما ذهب إليه، بل إن البعض حاول بطريقة ملتوية أن يدافع عنه ويجد له المعاذير (3). وإن كان هؤلاء القوم صادقين، فعليهم أن يتبرؤوا ممن قال بتحريف القرآن الكريم، ولا يترددوا في تكفير من أنكر كلمة واحدة من القرآن، وأن يبينوا أن جحود البعض كجحود الكل، لأن ذلك طعن صريح فيما ثبت عن النبي ﷺ بضرورة الدين، واتفاق المسلمين أن القرآن الكريم هو الكتاب الإلهي الذي لم يتطرق إليه التحريف والتبديل وذلك لأن الله تبارك وتعالى تعهد وتكفل بحفظه، بخلاف التوراة والإنجيل، فإن الله لم يتكفل بحفظهما، بل استحفظ عليهما أهلها فضيعوهما.

حكى الشاطبي عن أبي عمر الداني عن أبي الحسن المنتاب قال: كنت يوماً عند القاضي أبي إسحاق إسماعيل بن إسحاق، ف قيل له: لم جاز التبديل على أهل التوراة، ولم يجز على أهل القرآن؟ فقال القاضي: قال الله عز وجل في أهل التوراة: ﴿بِمَا آسَٰخَفُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾ [المائدة: 44]. فوكل الحفظ إليهم، فجاز التبديل عليهم، وقال في

(1) الشيعة والقرآن لإحسان إلهي ظهير، ص 68 - 71.

(2) الانتصار للصحب والآل، ص 65.

(3) أضواء علي خطوط محب الدين، ص 42 وما بعدها.

القرآن: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾} [الحجر: 9]، فلم يجز التبديل عليهم، قال علي: فمضيت إلى أبي عبد الله المحاملي فذكرت له الحكاية، فقال: ما سمعت كلاماً أحسن من هذا (1)، وقد أجمعت الأمة على مر العصور والدهور على أن القرآن الكريم الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمد ﷺ هو القرآن الموجود الآن بأيدي المسلمين ليس فيه زيادة أو نقصان، ولا تغيير فيه أو تبديل، ولا يمكن أن يتطرق إليه شيء من ذلك لوعده الله بحفظه وصيانتها ولم يخالف في هذا إلا الشيعة الرافضة حيث زعموا أن القرآن الكريم قد حدث فيه تحريف وتغيير وتبديل، وزعموا أن الصحابة هم الذين حرفوا القرآن من أجل مصالحهم الدنيوية.

وعقيدتهم هذه باطلة، ودل على بطلانها الأدلة من القرآن الكريم، وأقوال الأئمة من أهل البيت والعقل، وإليك بيان ذلك:

(أ) الأدلة من القرآن الكريم:

الآيات الصريحة الدالة على تكفل الله تعالى بحفظ القرآن وأنه لا يمكن أن يتطرق إليه التحريف أو التبديل، والآيات في هذا الشأن كثيرة منها:

* قوله تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾} [الحجر: 9].

* قوله تعالى: {وَأَنزَلْنَا مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَلَن تَجْدَ مِن دُونِهِ مُلْتَحَدًا ﴿٢٧﴾} [الكهف: 27].

* قوله تعالى: {لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِن خَلْفِهِ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾} [فصلت: 42].

* قوله تعالى: {الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الذِّكْرُ مِن قَبْلِ لَا يَأْتِيهِمُ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِن خَلْفِهِ ۚ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٢٧﴾} [البقرة: 2، 1].

* قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ كَتَبَ أَحْكَمَ عِلْمًا ۖ وَنَزَّلَ الذِّكْرَ ۚ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾} [هود: 1].

* وقوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ ءَايَتِهِ ۚ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٢﴾} [الحج: 52].

* وقوله تعالى: {لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ} إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ { [القيامة: 16، 17].

فقد دلت هذه الآيات الكريمات على حفظ الله لكتابه الكريم وإحكامه لآياته، وأنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه {وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا} [النساء: 122].

وهذه الآيات في صراحتها على حفظ الله لكتابه وصيانتة من التحريف، والتبديل حيث لا يحتاج إلى شرح أو توضيح، كما أن ثناء الله تعالى في القرآن الكريم على الصحابة رضوان الله عليهم مما يؤكد كذب ما نسبته إليهم الشيعة الرافضة من دعوى تحريف القرآن (1)، قال تعالى: {وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَالَّذِينَ تَبِعُواهُم بِإِحْسَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ} [التوبة: 100].

وقوله تعالى: {لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا} [الفتح: 18]. وغير ذلك من الآيات في مدح الصحابة التي سيأتي شرحها وبيانها في موضعه بإذن الله تعالى.

وبعد إيراد هذه الآيات بقسميها المتقدمين نقول للشيعة الرافضة: إن قولكم بتحريف القرآن تعارضه هذه الآيات الكريمة، التي أكد الله تعالى فيها أن هذا القرآن لم يحرف ولن يحرف لأنه هو الذي تكفل بحفظه وصيانتة عن التحريف والتبديل، كما أثنى على صحابة نبيه ﷺ الذين اهتممواهم بالتحريف، ووصفهم بالصدق، والإيمان بالله ورسوله، وزكاهم أعظم تزكية، فيلزمكم تجاه هذه الآيات: إما أن تعترفوا وتقرؤا أن هذه الآيات جاءت من الله تعالى، فعند ذلك لا يسعكم إلا قبول واعتقاد ما دلت عليه، من سلامة القرآن الكريم من التحريف والتبديل، وإما أن تنكروا أنها من الله، فهذا كفر بالله بإجماع المسلمين، إذ من أنكر آية واحدة في القرآن، واعتقد عدم صحة نسبتها إلى الله، فهو كافر بإجماع المسلمين (2).

(ب) الأدلة من أقوال أئمتهم:

(1) بذل المجهود (434/1) عبد الله الجميلي.

(2) بذل المجهود (235/1).

فقد جاءت روايات كثيرة عن أئمتهم الذين يعتقدون عصمتهم يحثون فيها الشيعة على التمسك بكتاب الله ورد كل شيء إلى الكتاب والسنة. ومن هذه الروايات: ما جاء عن موسى بن جعفر أنه سئل: أكل شيء في كتاب الله وسنة نبيه أو تقولون فيه؟ فقال: بل كل شيء في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ (1). وجاء عن أبي عبد الله أنه قال: من خالف كتاب الله وسنة نبيه محمد ﷺ فقد كفر (2).

وعن أبي جعفر أنه قال: إن الله تبارك وتعالى لم يدع شيئاً تحتاج إليه الأمة إلا أنزله في كتابه، وبينه لرسوله ﷺ، وجعل لكل شيء حداً وجعل عليه دليلاً يدل عليه (3). وعن أبي عبد الله قال: ما من شيء إلا وفيه كتاب أو سنة (4).

والم تأمل لهذه الروايات يخرج بفائدتين مهمتين:

* أن الأئمة من آل البيت كانوا يعتقدون كغيرهم من سلف الأمة صحة القرآن الكريم وإلا لم يطلبوا من تلاميذهم التمسك بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ ونبذ ما سواهما، ثم إخبارهم إياهم أنه ما من شيء إلا وهو في كتاب الله والسنة وأنه ليس عندهم إلا ما فيهما.

* أن الروايات المنسوبة إليهم من القول بتحريف القرآن لم يقولوها بل هم برءاء منها ومن افتراها (5).

(ج) الأدلة العقلية:

وكما دل النقل على بطلان دعوى الرافضة في تحريف القرآن الكريم، فإن العقل يدل على بطلان دعواهم تلك، وذلك لما يترتب على القول بتحريف القرآن من المفساد العظيمة التي يستلزم منها الطعن في الله تبارك وتعالى، وفي النبي ﷺ، وصحابته رضوان الله عليهم، والأئمة من آل البيت الأطهار، بحفظ القرآن من التحريف - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - ويستلزم الطعن في النبي ﷺ حيث إنه لم يبلغ القرآن الكريم البلاغ الكامل بل خص علياً رضي الله عنه بكثير من الآيات التي لم يطلع عليها غيره. ويستلزم الطعن في الصحابة الذين حرفوا القرآن من أجل مصالحهم الخاصة، على

(1) أصول الكافي (62/1).

(2) أصول الكافي (70/1).

(3) المصدر نفسه (59/1).

(4) المصدر نفسه (59/1).

(5) بذل المجهود (437/1).

حسب ما يدعيه الشيعة الرافضة، ويستلزم الطعن في على والأئمة من بعده، وذلك لأنهم لم يسلّموا القرآن الذي معهم - على حد زعم الشيعة الرافضة - إلى الناس ويدعوهم إليه، وهذا كتم لكتاب الله، وقد تواعد على ذلك بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَأَهْدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّهٗ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ ۖ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ ۖ﴾ [البقرة: 159]، ولو كان للشيعة الرافضة اعتراف بالأدلة العقلية، لكانت هذه اللوازم الفاسدة المترتبة على تلك العقيدة الخبيثة أكبر رادع لهم للإقلاع عن هذه العقيدة والتوبة إلى الله، من كل ما افتروه عليه وعلى نبيه ﷺ، وصحابة نبيه الكرام، وأهل البيت الأطهار (1).

2 - اعتقادهم أن القرآن ليس حجة إلا بقيم:

قال الكليني صاحب أصول الكافي والذي هو عندهم كصحيح البخاري عند أهل السنة (2)، يروى ما نصه: " .. أن القرآن لا يكون حجة إلا بقيم، وأن علياً كان قيم القرآن وكانت طاعته مفترضة، وكان الحجة على الناس بعد رسول الله " (3)، كما توجد هذه المقالة في طائفة من كتبهم المعتمدة كرجال الكشي (4)، وعلل الشرائع (5)، والمحاسن (6)، ووسائل الشيعة (7)، وغيرها.

وكيف يقال مثل هذا في كتاب الله سبحانه ليكون هداية للناس ﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: 9].

قال الخليفة الراشد علي رضي الله عنه: كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، وهو الحبل المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، ولا تنقض عجايبه، ولا يشبع منه العلماء، من قال به صدق، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا

(1) بذل المجهود (437/1).

(2) أصول الشيعة الإمامية (155/1).

(3) أصول الكافي (188/1).

(4) رجال الكشي، ص 420.

(5) الصدوق، علل الشرائع ص 192.

(6) المحاسن للبرقي، ص 268.

(7) وسائل الشيعة للحر العاملي (141/18).

إليه هدي إلى صراط مستقيم (1).

وقال ابن عباس رضي الله عنه: "يضمن الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه ألا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة"، ثم قرأ هذه الآية: {قَالَ أَهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى} (2) [طه: 123].

وقد جاء في كتب الشيعة نفسها عن أهل البيت ما ينقض هذه المقولة في بعض مصادرهم المعتمدة، فقد جاء فيها:.... فإذا التبتست عليكم الفتن كقطع الليل المظلم، فعليكم بالقرآن، فإنه شافع مشفع، من جعله أمامه قاده إلى الجنة، ومن جعله خلفه ساقه إلى النار، وهو الدليل يدل على خير سبيل (3).

وفي نهج البلاغة المنسوب لعلي رضي الله عنه وهو الذي عند الشيعة من أوثق المراجع: جاء النص التالي: فالقرآن أمر زاجر، وصامت ناطق، حجة الله على خلقه (4).

ولهذه النصوص شواهد أخرى وهي تكشف لنا مدى التناقض والاضطراب الواقع في مصادر هؤلاء القوم: فرواياتهم - كما ترى - يعارض بعضها بعضاً، لكنهم في حالة التناقض تلك قد وضعوا لهم منهجاً خطيراً وهو الأخذ بما خالف العامة - وهم أهل السنة عندهم - والمتأمل لتلك المقالة التي تواترت في كتب الشيعة يلاحظ أنها من وضع عدو حاقد أراد أن يصد الشيعة عن كتاب الله سبحانه، ويضلهم عن هدي الله، فما دامت تلك المقالة ربطت حجية القرآن بوجود القيم، والقيم هو أحد الأئمة الاثنى عشر، لأن القرآن فسر لرجل واحد وهو علي، وقد انتقل علم القرآن من علي إلى سائر الأئمة الاثنى عشر، كل إمام يعهد بهذا العلم إلى من بعده، حتى انتهى إلى الإمام الثاني عشر، وهو غائب مفقود عند الاثنى عشرية منذ ما يزيد على أحد عشر قرناً، ومعدوم عند طوائف من الشيعة وغيرهم، فما دامت هذه المقالة ربطت حجية القرآن بهذا الغائب أو المعدوم فكأن نهايتها أن الاحتجاج بالقرآن متوقف لغياب قيمه أو عدمه، وأنه لا يرجع إلى كتاب الله، ولا يعرج عليه في مقام الاستدلال، لأن الحجة في قول الإمام فقط، وهو غائب فلا حجة فيه حينئذ، وحسبك بهذا الضلال، والإضلال عن صراط الله، وتلك ليست

(1) فضائل القرآن لابن كثير، ص15، موقف علي أمير المؤمنين علي رضي الله عنه.

(2) تفسير الطبري (225/16).

(3) تفسير العياشي (2/1)، البحار (17/92).

(4) نهج البلاغة، ص265، أصول الشيعة الإمامية (160/1).

نهاية التآمر على كتاب الله، وعلى الشيعة، ولكنها حلقة من حلقات، ومؤامرة ضمن سلسلة مؤامرات، تريد أن تبعد الشيعة عن كتاب الله عز وجل (1).

إن مما علم من الإسلام بالضرورة أن علم القرآن الكريم لم يكن سراً تتوارثه سلالة معينة، ولم يكن لعلی اختصاص بهذا دون سائر صحابة رسول الله ﷺ وأن الصحابة رضوان الله عليهم هم الطليعة الأولى التي حازت شرف تلقى هذا القرآن عن رسول البشرية محمد ﷺ ونقله إلى الأجيال كافة، ولكن الشيعة تخالف هذا الأصل، وتعتقد أن الله سبحانه وتعالى قد اختص أئمتهم الاثنى عشر بعلم القرآن كله، وأنهم اختصوا بتأويله، وأن من طلب علم القرآن من غيرهم فقد ضل (2)، وتذكر بعض مصادر أهل السنة أن بداية هذه المقالة، وجذورها الأولى ترجع لابن سبأ، فهو القائل: بأن القرآن جزء من تسعة أجزاء وعلمه عند علي (3).

وقد استفاد ذكر هذه المقالة في كتب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية بألوان الأخبار وصنوف الروايات:

(أ) جاء في أصول الكافي في خبر طويل عن أبي عبد الله قال: إن الناس يكفيهم القرآن لو وجدوا له مفسراً، وإن رسول الله ﷺ فسر له لرجل واحد، وفسره للأئمة شأن ذلك الرجل وهو علي بن أبي طالب (4)، وجاء في طائفة من مصادر الشيعة المعتمدة لديهم أن رسول الله ﷺ قال: إن الله أنزل على القرآن وهو الذي من خالفه ضل، ومن يبتغي علمه عند غير علي هلك (5).

وزعمت أيضاً كتب الشيعة أن أبا جعفر قال: يا قتادة أنت فقيه أهل البصرة؟ فقال: هكذا يزعمون، قال أبو جعفر رضى الله عنه: بلغني أنك تفسر القرآن؟ فقال له قتادة: نعم - إلى أن قال : ويحك يا قتادة إنما يعرف القرآن من خطب به (6). ورواياتهم في هذا الباب كثيرة جداً، وربما تستغرق مجلداً وكلها تحوم حول معنى واحد وهو

(1) أصول الشيعة الإمامية (161/1).

(2) المصدر نفسه (162 / 1).

(3) أحوال الرجال، ص 38 للجوزجاني، أصول الشيعة الإمامية (162 / 1).

(4) أصول الكافي (1 / 25)، وسائل الشيعة (18 / 131).

(5) أمالي الصدوق، ص 40، وسائل الشيعة (18 / 131).

(6) بحار الأنوار (2 / 237، 238)، أصول الشيعة (1 / 163).

اختصاص الأئمة الاثنى عشر بعلم القرآن وأنه مخزون عندهم وبه يعلمون كل شيء (1).
والرد على ذلك كما قال الله تعالى لمن طلب آية تدل على صدق الرسول ﷺ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: 51]، فالقرآن الكريم العظيم هو الشاهد والدليل والحجة، ومن ابتغى علم القرآن من القرآن، أو من سنة المصطفى ﷺ، أو من صحابة رسول الله ﷺ بمن فيهم على فقد اهتدى. والقول بأن من طلب علم القرآن عند غير على هلك ليس من دين الإسلام، وهو مما علم بطلانه من الإسلام بالضرورة، فلم يخص النبي ﷺ أحداً من الصحابة بعلم الشريعة دون الآخرين، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44]، فالآية تدل على أن البيان للناس وليس لفرد أو طائفة منهم ولو كانوا أهل بيته، وقد نفى أمير المؤمنين على أن يكون خصه رسول الله ﷺ بعلم دون الناس (2).

وقد خاطب النبي ﷺ الصحابة ومن بعدهم، ورغبهم في تبليغ سنته ولم يخص أحداً منهم، فقال ﷺ: «نضر الله امرأً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره، فإنه رب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه» (3).

وقد روت هذا الحديث كتب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية المعتمدة (4)، فيكون حجة عليهم.

وأما الدعوة بأن القرآن الكريم لم يخاطب به سوى الأئمة الاثنى عشر، ومن هنا فلا يعرف القرآن سواهم - إنما يعرف القرآن من خطوب به (5)، بهذا الفهم السقيم يعد صحابة رسول الله ﷺ، والتابعون وأئمة الإسلام على امتداد العصور قد هلكوا وأهلكوا - على حد زعمهم - بقيامهم بتفسير القرآن وفق أصوله، أو اعتقادهم أن في كتاب الله ما لا يعذر أحد بجهالته، ومنه ما تعرفه العرب من كلامها، ومنه ما لا يعرفه إلا العلماء، ومنه ما لا يعلمه إلا الله (6)، فالشيعة تزعم أنه لا يعرف القرآن سوى الأئمة، وأنهم يعرفون القرآن كله، وهذه دعوة تفتر إلى الدليل، وزعم يكذبه العقل والنقل، فمما يجب أن يعلم

(1) أصول الشيعة الإمامية (1 / 166).

(2) مسلم رقم (1978).

(3) سلسلة الأحاديث الصحيحة (1 / 689، 690).

(4) أصول الكافي (1 / 403)، وسائل الشيعة للحر العاملي (18 / 64).

(5) بحار الأنوار (24 / 237، 238)، أصول الشيعة (1 / 163).

(6) تفسير الطبري (1 / 76) كلام لابن عباس.

أن النبي ﷺ بين لأصحابه معانى القرآن، كما بين لهم ألفاظه، فقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44]، يتناول هذا وهذا.

وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن - كعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود وغيرهما - أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً⁽¹⁾، ولهذا كانوا يبقون مدة فى حفظ السورة، وذلك أن الله تعالى قال: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [ص: 29].

وقال: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلْقُرْآنَ﴾ [النساء: 82]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: 68]، وتدبر القرآن بدون فهم معانيه لا يمكن، وكذلك قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: 2]، وعقل القرآن متضمن لفهمه، ومن المعلوم أم كل كلام فالمقصود منه فهم معانيه دون مجرد ألفاظه، فالقرآن أولى.

ولهذا لم تعد فئة من الشيعة تهضم هذه المقالة، وخرجت عن القول بكل ما فيها، فقالت بأن ظواهر القرآن لا يختص بعلمها الاثنا عشر بل يشركهم غيرهم فيها، أما بواطن الآيات فمن اختصاص الأئمة. وقام خلاف كبير حول حجية ظواهر القرآن بين الإخباريين والأصوليين، فالفئة الأولى ترى أنه لا يعلم تفسير القرآن كله ظاهره وباطنه إلا الأئمة، والأخرى ترى حجية ظواهر القرآن لعموم الأدلة فى الدعوة لتدبر القرآن وفهمه⁽²⁾.

إن دعوى أن القرآن لم يفسر إلا لعلى مخالفة لقول الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَذَكِّرْ لَكُمْ آيَاتِهِ وَلْيَذَكِّرْ لَكُمْ آيَاتِهِ وَلْيَذَكِّرْ لَكُمْ آيَاتِهِ﴾ [النحل: 44].

فالبیان للناس لا لعلى وحده - كما سبق - فليس لمن قال هذه المقالة إلا أحد طريقين: إما القول بأن الرسول لم يبلغ ما أنزل إليه، وإما أن يكذب القرآن، وهى مخالفة للعقل وما علم من الإسلام بالضرورة، ودعوى أن علم القرآن اختص به الأئمة ينافيه اشتهاى عدد كبير من صحابة رسول الله ﷺ بتفسير القرآن كالأخفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وزيد بن ثابت وغيرهم. وكان على رضى الله عنه يثنى على تفسير ابن عباس

(1) مجموع الفتاوى (13 / 331).

(2) البيان للخنوى، ص 463، أصول الفقه للمظفر (3 / 130).

رضى الله عنهما (1).

وقال ابن تيمية رحمه الله: وهذا ابن عباس نقل عنه من التفسير ما شاء الله بالأسانيد الثابتة ليس في شيء منها ذكر على، وابن عباس يروى عن غير واحد من الصحابة، يروى عن عمر، وأبى هريرة، وعبد الرحمن بن عوف، وعن زيد بن ثابت، وأبى بن كعب، وأسامة بن زيد وغير واحد من المهاجرين والأنصار، وروايته عن على قليلة جداً، ولم يخرج أصحاب الصحيح شيئاً من حديثه عن على، وخرجوا حديثه عن عمر وعبد الرحمن بن عوف وأبى هريرة وغيرهم... وما يعرف بأيدي المسلمين تفسير ثابت عن على، وهذه كتب الحديث والتفسير مملوءة بالآثار عن الصحابة والتابعين، والذي منها عن على قليل جداً، وما ينقل من التفسير عن جعفر الصادق عامته كذب على جعفر (2).

وقد تحدث جعفر بولع الناس بالكذب عليه، وإن قولهم بأن علم القرآن انفرد بنقله على يفضى إلى الطعن في تواتر شريعة القرآن من الصحابة إلى سائر الأجيال، لأنه لم ينقلها - على حد زعمهم - عن رسول الله إلا واحد وهو على رضى الله عنه، فهذه المقالة مؤامرة، الهدف منها الصد عن كتاب الله سبحانه والإعراض عن تدبره، واستلهاهم هديه، والتفكير في عبره، والتأمل في معانيه ومقاصده، فالقرآن في دين الشيعة لا وسيلة لفهم معانيه إلا من طريقة الأئمة الاثني عشر، أما غيرهم فمحروم من الانتفاع به، وهي محاولة أو حيلة مكشوفة الهدف، مفضوحة القصد، لأن كتاب الله نزل بلسان عربى مبين وخطب به الناس أجمعون ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: 2]، ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: 138]، وأمر الله عباده بتدبره، والاعتبار بأمثاله، والاتعاظ بمواعظه، ومحال أن يقال لمن لا يفهم ما يقال له ولا يعقل تأويله: اعتبر بما لا فهم لك به ولا معرفة من البيان والكلام (3).

وهي محاولة للصد عن ذلك العلم العظيم في تفسير القرآن، والذي نقله إلينا صحابة رسول الله ﷺ والسلف والأئمة، فهذه الكنوز العظيمة لا عبرة بها ولا قيمة لها في دين الشيعة، لأنها ليست واردة عن الأئمة، فهذه الكنوز العظيمة لا عبرة بها ولا قيمة لها في

(1) تفسير ابن عطية (19 / 1)، تفسير ابن جزى (9 / 1).

(2) منهاج السنة (4 / 155).

(3) تفسير الطبرى (1 / 82).

دين الشيعة، لأنها ليست واردة عن الأئمة الاثنى عشر، وقد صرح بذلك بعض شيوخهم المعاصرين فقال: إن جميع التفسير الواردة عن غير أهل البيت لا قيمة لها ولا يعتد بها (1).

لقد حوت كتب التفسير المعتمدة عندهم كتفسير القمي والعياشي والصافي والبرهان، وكتب الحديث كالكافي والبحار تأويلات لكتاب الله منسوبة لآل البيت تكشف في الكثير الغالب عن جهل فاضح بكتاب الله، وتأويل منحرف لآياته، وتعسف بالغ في تفسيره، ولا يمكن أن تصح نسبتها لعلماء آل البيت، فهي تأويلات لا تتصل بمدلولات الألفاظ، ولا بمفهومها ولا بالسياق القرآني - كما سيأتي أمثلة على ذلك بإذن الله - وبناء على هذه العقيدة فإن هذا هو مبلغ علم علماء آل البيت، وفي ذلك من الزرارية عليهم ونسبة الجهل إليهم الشيء الكثير من قوم يزعمون محبتهم والتشيع لهم (2).

3 - اعتقادهم بأن للقرآن معاني باطنة تخالف الظاهر:

ذهب الشيعة إلى أن للقرآن ظاهراً وباطناً، وأن الناس لا يعلمون إلا الظاهر، وأما الباطن فلا يعلمه إلا الأئمة ومن يستقى منهم، وبمثل هذه الأفكار فتح الشيعة الباب للزنادقة والملحدين وأصحاب الأهواء والمذاهب الهدامة لكي يتلاعبوا بالقرآن، وحاولوا جميعاً الكيد له وأرادوا أن يطفئوا نور الإسلام بأفواههم ولكن الله متم نوره ولو كره الكافرون، وقد استغل الشيعة فكرة الظاهر والباطن هذه وحاولوا بها تفسير القرآن لكي يوافق معتقداتهم ويخدم مذهبهم في الإمامة، كما اتخذوا القرآن تكة للهجوم على الصحابة رضي الله عنهم وتجريحهم في الوقت الذي يمجدون فيه أهل البيت وينسبون إليهم أشياء يدفعونها هم عن أنفسهم، وقد أتى الشيعة الرافضة في هذا الباب بآراء تخالف كل ما أثر في تفسير القرآن، ولا يسند لها أثر ولا عقل ولا لغة ولا منطق (3).

إن جذور التأويل الباطني نبتت في أروقة السبئية، لأن ابن سبأ حاول أن يجد لقوله بالرجعة مستنداً من كتاب الله بالتأويل الباطل وذلك حينما قال: العجب ممن يزعم أن عيسى يرجع ويكذب بأن محمداً يرجع، وقد قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ

(1) الشيعة والرجعة، ص 19، محمد رضا النجفي.

(2) أصول الشيعة الإمامية (1 / 176).

(3) دراسات عن الفرق في تاريخ المسلمين ص 233، 234.

أَلْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَى مَعَادٍ ۚ} [القصص: 85] (1).

وقد نقلت لنا بعض كتب أهل السنة نماذج من تأويلات الشيعة لكتاب الله، ولكن ما انكشف لنا اليوم أمر خطير على عقائد الناس وفكرهم وثقافتهم، فقد تحدث الإمام الأشعري (2)، والبغدادى (3)، والشهرستاني (4)، وغيرهم يحكون عن المغيرة بن سعيد أحد الغلاة باتفاق السنة والشيعة والذي تنسب إليه الطائفة المغيرية أنه ذهب بتأويل الشيطان في قوله الله جل شأنه: {كَمْثَلَ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَنِ اكْفُرْ} [الحشر: 16]، بعمر بن الخطاب رضى الله عنه.

وهذا التأويل بعينه قد ورثته الاثنا عشرية، ودونته في مصادرها المعتمدة، حيث جاء في تفسير العياشى (5)، والصافى (6)، والقمى (7)، والبرهان (8)، وبحار الأنوار (9)، عن أبى جعفر فى قول الله: {وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ} [إبراهيم: 22]، قال: وهو الثانى، وليس فى القرآن شىء (وقال الشيطان) إلا وهو الثانى، فكانت كتب الاثنى عشرية تزيد على المغيرية بوضع هذا الانحراف فى كتاب الله قاعدة مطردة (10).

فهذه الروايات التى تسندها كتب الشيعة الاثنى عشرية إلى أبى جعفر الباقر هى من أكاذيب المغيرة بن سعيد وأمثاله، فقد ذكر الذهبى عن كثير النواء (11)، أن أباً جعفر قال: برئ الله ورسوله من المغيرة بن سعيد، وبيان بن سمعان فإنهما كذبا علينا أهل البيت (12)، وروى الكشى فى رجاله عن أبى عبد الله قال: لعن الله المغيرة بن سعيد كان

(1) تاريخ الطبرى (5 / 347).

(2) مقالات الإسلاميين (1 / 73).

(3) الفرق بين الفرق ص 24.

(4) الملل والنحل (1 / 177).

(5) تفسير العياشى (2 / 223).

(6) تفسير الصافى (3 / 223).

(7) تفسير القمى (3 / 84).

(8) البرهان (2 / 309).

(9) بحار الأنوار (3 / 378).

(10) أصول الشيعة الإمامية (1 / 206).

(11) كثير النواء: شيعى وروى أنه رجع عن تشيعه.

(12) ميزان الاعتدال (4 / 161).

يكذب علينا (1)، وساق الكشي روايات عديدة في هذا الباب (2).

ويلاحظ أنه اتفق كل من الأشعري، والبغدادى وابن حزم، ونشوان الحميري على أن جابرا الجعفي الذى وضع أول تفسير للشيعة على ذلك النهج الباطنى كان خليفة المغيرة بن سعيد (3) الذى قال بأن المراد بالشيطان فى القرآن هو أمير المؤمنين عمر، فهى عناصر خطيرة يستقى بعضها من بعض عملت على فساد التشيع (4).

وحين احتج شيخ الشيعة فى زمنه - والذى إذا أطلق لقب العلامة عندهم انصرف إليه (ابن المطهر الحلى) - على استحقاق على للإمامة بقوله: (البرهان الثلاثون قوله تعالى: ﴿مَرْجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿٢٠﴾ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ ﴿٢١﴾﴾ [الرحمن: 19، 20] قال: على وفاطمة ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ﴾ النبى ﷺ ﴿يُخْرِجُ مِنْهُمَا التُّورَ وَانْمِرْجَاتُ﴾ [الرحمن: 21] الحسن والحسين، فحينما احتج ابن المطهر بذلك قال ابن تيمية رحمه الله: إن هذا وأمثاله إنما يقوله من لا يعقل ما يقول، وهذا بالهذيان أشبه منه بتفسير القرآن وهو من جنس تفسير الملاحدة والقرامطة الباطنية للقرآن، بل هو شر من كثير منه، والتفسير بمثل هذا طريق للملاحدة على القرآن والطعن فيه، بل تفسير القرآن بمثل هذا من أعظم القدح فيه والطعن فيه (5).

وهذه أمثلة من تحريف الشيعة الرافضة لآيات القرآن الكريم، وذلك بفتحهم باب التفسير الباطنى للقرآن الكريم على مصراعيه:

(أ) تحريفهم معنى التوحيد الذى هو أصل الدين إلى معنى آخر هو ولاية الإمامة: فعن أبى جعفر أنه قال: ما بعث الله نبياً قط إلا بولايتنا والبراءة من عدونا (6)، وذلك قوله الله فى كتابه: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: 36].

(1) رجال الكشي ص 195.

(2) رجال الكشي ص 195.

(3) مقالات الإسلاميين (1 / 73)، الفرق بين الفرق، ص 242، المحلى (5 / 44)، أصول الشيعة (1 /

207)

(4) أصول الشيعة (1 / 208).

(5) منهاج السنة (4 / 66).

(6) تفسير العياشى (2 / 261)، البرهان (2 / 373).

(ب) تحريفهم معنى الإله إلى معنى الإمام:

ففى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [النحل: 51] قال أبو عبد الله: يعنى بذلك: ولا تتخذوا إمامين إنما هو إمام واحد (1).

(ج) تحريفهم معنى الرب فى القرآن إلى معنى الإمام:

ففى تفسير قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَيْءٍ ظَهِيرًا﴾ [الفرقان: 55]، قال القمى فى تفسيره: الكافر: الثانى (يعنى عمر بن الخطاب)، كان على أمير المؤمنين على عليه السلام ظهيراً (2).

وقال الكاشانى فى البصائر: أن الباقر عليه السلام سئل عن تفسير هذه الآية فقال: إن تفسيرها فى بطن القرآن: على هو ربه فى الولاية (3).

(د) تحريفهم معانى الكلمة إلى معانى الأئمة:

فقالوا فى تفسير قول الله: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ أَفْصَلَ لِقَضَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: 21]. الكلمة: الإمام (4)، وقوله سبحانه: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [يونس: 64]. قالوا: لا تفسير للإمامة (5).

(هـ) تحريفهم معانى المسجد والكعبة والقبلة إلى معانى الأئمة:

فقالوا فى تفسير قول الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: 29] قال: يعنى الأئمة (6)، وفى قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: 31] قال: يعنى الأئمة (7)، وفى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: 18]، قال: إن الإمام من آل محمد، فلا تتخذوا من غيرهم إماماً (8).

(1) البرهان (2 / 373)، أصول الشيعة (1 / 209).

(2) تفسير القمى (2 / 115).

(3) تفسير نور الثقلين (4 / 25).

(4) تفسير القمى (2 / 274)، بحار الأنوار (24 / 174).

(5) تفسير القمى (1 / 314)، بحار الأنوار (24 / 175).

(6) تفسير العياشى (2 / 12)، أصول الشيعة (1 / 216).

(7) تفسير العياشى (2 / 13)، أصول الشيعة (1 / 216).

(8) البرهان (4 / 393)، أصول الشيعة (1 / 216).

ويقول الصادق عنهم: نحن البلد الحرام ونحن كعبة الله ونحن قبلة الله (1)، والسجود: هو ولاية الأئمة، وبهذا يفسرون قوله تعالى: {وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَلِيمُونَ ﴿١٢٦﴾} [القلم: 43] حيث قالوا: يدعون إلى ولاية علي في الدنيا (2).

(و) تحريفهم معاني التوبة في القرآن إلى الرجوع عن ولاية أبي بكر وعمر وعثمان إلا ولاية علي وحده:

ففي قوله سبحانه: {فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ} [غافر: 7]. جاء تأويلها عندهم في ثلاث روايات، تقول الأولى: {فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا} من ولاية فلان وفلان "يعنون أبا بكر وعمر وبنى أمية"، وتقول الرواية الثانية: {فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا} من ولاية الطواغيت الثلاثة "يعنون أبا بكر وعمر وعثمان"، ومن بنى أمية، {وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ} يعنى ولاية علي، وتقول الثالثة: {فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا} من ولاية هؤلاء وبنى أمية {وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ} هو أمير المؤمنين (3). وكل الروايات الثلاث المذكورة منسوبة لأبي جعفر محمد الباقر، وعلمه ودينه ينفيان صحة ذلك (4).

وهذا قليل من كثير من تأويلاتهم الباطلة، فقد قامت مصادرهم في التفسير - غالباً - على هذا المنهج الباطنى في التأويل الذي استقته من أبي الخطاب وجابر الجعفي والمغيرة بن سعيد وغيرهم من الغلاة، ويلاحظ أنه في القرن الخامس بدأ اتجاه التفسير عندهم يحاول التخلص من تلك النزعة المفرطة في التأويل الباطنى، حيث بدأ شيخ الطائفة عندهم أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (المتوفى 460هـ) يؤلف لهم كتاباً في التفسير، ويحاول فيه أن يتخلص أو يخفف من ذلك الغلو الظاهر في تفسير القمى والعياشي وفي أصول الكافي وغيرها، وهو وإن كان يدافع عن أصول طائفته ويقرر مبادئهم المبتدعة، إلا أنه لا يهبط ذلك الهبوط الذي نزل إليه القمى ومن تأثر به، ومثل الطوسي في هذا النهج الفضل بن الحسن الطبرسي في مجمع البيان، وقد أشار ابن تيمية إلى ذلك حيث يقول: الطوسي ومن معه في تفسيرهم يأخذون من تفسير أهل السنة

(1) بحار الأنوار (24 / 303).

(2) تفسير القمى (2 / 383)، مرآة الأنوار، ص 176.

(3) تفسير الصافي (4 / 335)، تفسير القمى (2 / 255).

(4) أصول الشيعة (1 / 218).

وما في تفاسيرهم من علم يستفاد إنما هو مأخوذ من تفاسير أهل السنة (1).

* * *

(1) منهاج السنة (246/3).